الدعوة للحوار.. مبادرة زعيم يعرف كيف ينتصر لوطنه

الرئيس كان ولايزال سباقاً لتقديم الرؤى والأفكار خدمة لقضايا الوطن

• دعـــوة الرئيس للتصالح والتسامح تضع الجميع أمام مسئولية الاسهام بصدق وشرف كي نتخطى المعيقات المـزروعـــة فـي طريق تطـورنا

• كل حـوار وطني لا يعـقـد تحت سـقف الدسـتـور والقـوانين النافـذة والثـوابت الوطنيـــة يمثل خـــروجـــاً عـن الشـــرعـيـــة ومدخـلاً للفوضى

بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لتحمله مسئولية قيادة الوطن والتي صادفت يوم الجمعة السابع عشر من يوليو ٢٠٠٩م جدد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية دعوته للجميع للتصالح والتسامح والحوار واعتماد الحوار لغة للتفاهم وسبيلاً لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن والتبايانات إن وجدت باعتبارها حقاً مشروعاً في ظل نهج الحرية والتعددية الديمقراطية وفي ظل احترام الدستور والقوانين النافذة والالتزام بالثوابت الوطنية «الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية» داعياً الجميع في الوطن -من كافة أطياف العمل السياسي في السلطة والمعارضة احزاباً وعلماء ومشائخ وشخصيات اجتماعية وثقافية ومنظمات مجتمع مدني وغيرها - الى تجاوز الأحداث والنظر الى الأمام.. الى التصالح والتسامح والحوار والتفاهم تحت سقف الدستور والقوانين النافذة والثوابت الوطنية..

دعوة فخامة الأخ الرئيس جاءت من خلال المقال الافتتاحي الذي سطره فخامته ونشرته صحيفة الثورة بعددها الصادر يوم الجمعة ١٧ يوليو ٢٠٠٩م تحت عنوان «دعوة للتصالح والتسامح والحوار».

وفي محاولة جادة لمعرفة فحوى دعوة فخامة الرئيس وتوقيتها والأهداف المتوخاة منها، وقبل هذا كله لماذا وجه فخامة الرئيس دعوة كهذه نقول:

أولاً: كان فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية سباقاً لالتقاط كل الفرص المتاحة والهادفة الى بناء الوطن وتعزيز وحدته، وتجذير تجربته الديمقراطية والحريصة على أمنه واستقراره.. لذلك نجد فخامته كان ولايزال سباقاً لتقديم دعوات الحوار والتصالح والتسامح وتبنيها من أجل اتاحة كل الفرص الممكنة والاجواء الايجابية لمشاركة وطنية واسعة تقف أمام قضايا الوطن ومستقبل مواطنيه، مشاركة وطنية واسعة تتمثل بالأحزاب السياسية والعلماء والمشائخ والشخصيات الاجتماعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.. الخ.. فدعوة الرئيس للحوار القائم على التصالح والتسامح هي ما نحتاجه كمواطنين في هذا الظرف تحديداً ويحتاجه وطننا ووحدتنا.

ثانياً: لابد من الاعتراف بأن دعوة فخامة الرئيس للتصالح والتسامح والحوار بين كل أطياف العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني وغيرهما من الأطراف الفاعلة قد مثلت رغبة المواطن اليمني وجسدت واحدة من أهم احتياجاته في الوقت الراهن، وأن تلك الدعوة قد أزاحت جزءاً من حالة القلق التي كانت تعتري بعض المواطنين تخوفاً من قيام بعض المغامرين بأعمال تعرض السلم الاجتماعي والسكينة العامة للخطر.

وهنا نستطيع القول إن دعوة الرئيس للحوار هي واحدة من التقاطاته الرائعة لما يحتاجه وطن الوحدة ولما يطالب به مواطنوه هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن الدعوة للتصالح والتسامح والحوار من شأنها اعادة قطار الديمقراطية الى وضعه الصحيح ويحول دون خروجه عن مساره المثالي.

ثالثاً: دعوة فخامة الأخ الرئيس تلك جاءت في وقت بدأ البعض يتململ ويسمح لخيالاته المريضة أو الأنانية الضيقة بالوصول لكراسي السلطة أن تسرح وتمرح وتحلم بتحقيق ذاتها من خلال شهوة التسلط مهما كلفنا هذا الأمر من تضحيات ودمار ودماء ودموع..

لذا فإن دعوة فخامة الرئيس للتصالح والتسامح والحوار بغية حل كافة المشكلات أو التباينات حالت دون استمرار البعض مواصلة أحلام اليقظة وقطعت على أصحاب المشاريع الصغيرة التسويق لمشاريعهم أو حتى استمرار الحلم بنجاحها، لأن دعوة الرئيس الصريحة تقول إن الجميع في هذا الوطن شركاء في بنائه وتنميته والحفاظ عليه أمناً ومستقراً والجميع مدعو للمشاركة بايجابية لاصلاح أية اعوجاجات تعترض طريقه.. والجميع مدعو للمساهمة وتصحيح أي اخطاء تعيق تقدمه، ولكن على ذلك لن يتم ولا ينبغي له أن يتم إلاّ في ظل احترام الدستور والقوانين النافذة والثوابت الوطنية لأنه يستحيل خلق حالة من الاصلاحات يقفز أصحابها على القوانين والدستور ويراد أن يكتب النجاح لها.

رابعاً: كعادته استطاع فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قراءة الواقع اليمني قراءة صحيحة، وكعادته استطاع التقاط اللحظة فخرج بمبادرته ودعوته المتجددة للتصالح والتسامح والحوار سباقاً للأحزاب والقوى الوطنية الأخرى.. الخ، التي أدمن بعضها الخطابات السياسية والحديث ليل نهار عن المصالح العليا للبلاد والعباد إلاّ أنه عجز ويعجز دوماً عن التقاط اللحظة

محمد علي سعد

الدعـوة جـسـدت الإرادة الشـعـبـيـة لكل أبناء الوطـن اليـمـني الواحـد

الأهم لتقديم مشاريعه الوطنية لخدمة الوطن ووحدته بعكس فخامة الرئيس الذي ومن خلال تجربته في ادارة شئون البلاد ومعرفته الواقعية للأوضاع الداخلية على مختلف الأصعدة تأتي مبادراته ودعواته للحوار في وقتها المطلوب..

إذاً دعوة فخامة الرئيس مثلت سبقاً جديداً حققه الرئيس على كل أطياف العمل السياسي والحزبي.. الخ.

كما مثلت دعوته للتصالح والتسامح والحوار انتصاراً جديداً لما يريده كل أبناء الشعب اليمني في هذه المرحلة الدقيقة من حياتنا «حاضرنا ومستقبلنا».

خامساً: ارتكزت دعوته للتصالح والتسامح والحوار على أساس متين يضمن نجاحها، وهذا الأساس لخصه فخامة الرئيس بالأطراف والظروف التي وجه اليها دعوته.. فالدعوة شملت كل أطياف العمل السياسي والحزبي والعلماء والمشائخ والشخصيات الاجتماعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.. وأن يتم بحث ضرورات تحقيق أكبر قدر من التصالح والتسامح تحت سقف الدستور والقوانين النافذة والثوابت الوطنية، بهدف فتح صفحة جديدة للبدء بحوار جاد ومسئول ودون شروط مسبقة من أي طرف كان، حوار جاد ومسئول يخدم الوطن ويعالج كافة القضايا الوطنية ويرتقي بالعمل السياسي ويعزز التلاحم والاصطفاف الوطني، ويفتح امام الوطن آفاقاً رحبة للتقدم والازدهار.

وبعد الذي تقدم فإن دعوة فخامة الرئيس قد صارت اليوم ملكاً لكل أبناء الوطن ومسؤوليه تلقفها.. والتأكيد على أهميتها مسئولية كل الشرفاء والوطنيين الغيورين على الوطن واستقراره وتقدمه.

الدعوة للتصالح والتسامح والحوار، هي دعوة جديدة ومتجددة لإخراج البلاد من المعوقات التي تقف في طريق استقرارها وتقدمها تلك المعوقات التي زرعها في طريقنا اعداء اليمن والوحدة من خلال أدواتهم الرخيصة داخل البلاد وخارجها.

الدعوة الرئاسية للتصالح والتسامح والحوار تحد حقيقي للأحزاب في السلطة والمعارضة والقوى الوطنية الأخرى، إذ أن عليهم جميعاً المشاركة الحقيقية في دعوة التصالح والعمل بشرف وصدق لحل المشاكل القائمة وحلحلة العثرات كل من موقعه وبحسب مسئولياته ،فالمعارضة هي الوجه الآخر للسلطة وشريك لها.

والأجمل في الدعوة أنها قطعت الطريق على من حاول ويحاول الجلوس لطاولة حوار الغرض منها اعادة الوطن الى زمن التشطير، فالدعوة الرئاسية للتصالح والتسامح والحوار هي دعوة في ظل دولة الوحدة وتحت سقفها وبرعاية كاملة من مؤسساتها الشرعية، فلا مكان لإحياء أحلام العودة للتشطير ولا مساحة حتى للحلم بها.

اليوم كل مواطن يمني يحمل بحق شرف الانتماء لليمن، اليمن الوطن والجمهورية والوحدة والديمقراطية ،عليه اعلان موقف ايجابي من دعوة الرئيس، لأنها تحمل في روحها وجوهرها الامكانات الحقيقية لنتخطى المشكلات التي نواجهها جميعاً.

أخيراً سيظل فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية سباقاً في تقديم الرؤى والأفكار والمخارج الوطنية التي تضمن لهذا الوطن والشعب وحدته واستقراره وتوافر شروط تطوره وازدهاره فيما يبقى الآخرون أسيري التنظير وقديماً قالوا: الخير كل الخير في الكثير من العمل وبالقليل من الكلام.. انها دعوة رئاسية في هيئتها واسمها وتسميتها، لكن الدعوة في روحها هي دعوة شعبية للأحزاب والمنظمات وغيرها كي نستفيد وتستفيد من أخطاء الماضي، فالحوار أقصر الطرق للوصول الى بر الأمان.□

مفاهيم يجب أن تصحح

■ الاسلام لا يحتاج الى براءة من تهمة الإرهاب وهو الذي جاء لمحاربة الإرهاب وتحريم سفك الدماء وإزهاق الأرواح والافساد في الأرض.

كما لا يحتاج الى براءة من أفعال أفراد اومجموعة تحترف الإرهاب وتتخذ من الاسلام غطاء غير شرعي لإجرامها وكما حدث ويحدث لبقية الديانات السماوية من الجرائم التي ترتكب من قبل المنتسبين اليها حدث للإسلام نفسه ممن ينتسبون اليه ومن غير العدل أن تنسب أفعال الإرهاب التي يرتكبها بعض أفراد اليهود أو النصارى الى الديانة اليهودية أو النصرانية فضلاً عن الاسلام الذي يمثل أرقى الأديان في تحقيق مبادئ العدل والرحمة والتعاون والتسامح الانساني والذي من مبادئه القرانية قوله تعالى: «ولا تزروا وازرة وزر أخرى»..ومن هذه المبادئ وما أكثرها في الكتاب والسنة، يجب أن تصان ديانات السماء من أفعال المجرمين من البشر ولا يجوز اتهام أية ديانة من الديانات السماوية بالإرهاب لمجرد انتساب أي إرهابي اليها كما يجب عدم الخلط بين المسلمين والديانة الاسلامية أو بين المسلمين والاسلام المشمول بالكتاب العزيز والسنة الصحيحة، كما يجب عدم الخلط بين المسيحيين والديانة المسيحية وبين اليهود والديانة اليهودية.. وحتى لا نتجاوز حدود العقيدة والايمان بهذه الكتب السماوية المقدسة والذي يقدسها الاسلام أعظم من أية ديانة أخرى والذي لا يصح إسلام مسلم ولا إيمان مؤمن حتى يؤمن بجميع الكتب السماوية جملة وتفصيلاً، كما يؤمن بالاسلام نفسه ولا يجوز التفريق بالايمان بالكتب المنزلة من عندالله، لأن الايمان بها واحد لا يتجزء ولا يقبل التجزئة.

محمد عبده عمر

كما لا يصح إسلام مسلم ولا إيمان مؤمن حتى يؤمن بجميع أنبياء الله ورسله جملة وتفصيلاً.. وعلى الذين يتهمون الاسلام كدين سماوي بالإرهاب عليهم أن يعلموا أنهم قد وضعوا إيمانهم بكتبهم في موضع خطير.. وذلك أن الايمان بجميع الكتب السماوية وبالأنبياء والرسل واحد لا يتجزء.. وهذه مسألة عقدية خطيرة إذ الكفر بأحد الكتب السماوية هو كفر بالكتب السماوية كلها والكفر بنبي من أنبياء الله أو بأحد من رسله.. هو كفر بالأنبياء والرسل جميعاً وعلى أتباع الكتب السماوية أن يحذروا من الوقوع في هذا المزلق الخطير من خلال اتهامهم للاسلام بالإرهاب والشيء نفسه من يتهم التوراة التي انزلت على موسى من عند الله أو الانجيل الذي أنزل على عيسى من عند الله.. ويتهما بالإرهاب او بأية تهمة تنقص من قداستهما أو الايمان ببعض الانبياء والكفر بالبعض الآخر هو كفر بالكتب السماوية وبالأنبياء والرسل والعياذ بالله قال تعالى: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله».

فكيف يجوز لمن يؤمن بالله من أية ديانة سماوية كان يتهم الاسلام بالإرهاب وبالتالي السبل من نبي الاسلام محمد «صلى الله عليه وسلم» وكتابه يامره بالإيمان بكتب السماء كإيمانه بكتابه سواء بسواء، كما يامره بالانبياء والرسل جميعاً كإيمانه بنبيه سواء بسواء.

ومن هنا كان الدين الاسلامي هو الدين الخاتم والمؤتمن والوارث لجميع كتب السماء وكان نبيه هو خاتم الأنبياء والذي أودع الله صفات كماله الخلقية والخلقية كتب الانبياء والرسل من قبلة ليقيم بها الحجة على أصحاب ديانات السماء السابقة وعلى أهل الأرض جميعاً شعار رسالته ومحتواها قوله تعالى: «وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين» ولا يتسع المقام لذكر النصوص.□

التصالح والتسامح من أجل الوطن

■ عرف مجتمعنا اليمني في الآونة الأخيرة تنامياً لكثير من مظاهر العنف المادي والايديولوجي، وتزايداً في ممارسة التعصب المناطقي المبالغ فيه لدى بعض أبناء مجتمعنا لفكرة أو أفكار بعينها، مع أن أغلبهم لم يكن في حاجة الى سبب حقيقي حتى يعاود الحنين الى ماضٍ بائس من التشطير والظلم أو الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، في ظل تأجيج مبالغ فيه للمشاعر وتحريض متبادل على أبناء الوطن اليمني الواحد، يتوهم كل من يمارسه عدالة قضيته، ومنطقية بعض مطالبه ومشروعيتها بغض النظر عن الاطراف التي ستنصب عليها هذه المشاعر المنحرفة، والتي لا تملك أن ترد عن نفسها الأذى والظلم، وكأن القصد هو إعادة تدوير العنف المناطقي والعشائري والقبلي وخلق فجوة بين أبناء الوطن الواحد، ولا يهم التبعات التي ستترتب عن تلك الاعمال، والتي تصب في خدمة أعداء الوطن والوحدة اليمنية، فالنتيجة ستكون زيادة التبرم والحنق ضد الوحدة اليمنية، ولعل هذا هو المراد الحقيقي، والقصد النهائي لارتكاب تلك الأعمال التي تشذ عن أبسط قواعد ممارسة السياسة حتى إن توهم بعضهم عكس ذلك.

أ.د.طارق احمد المنصوب

لأن السياسة تتجسد – واقعياً – في فتح قنوات الحوار والتواصل، وتبني الحلول الوسطى باستمرار، وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، والابتعاد عن الجمود أو التصلب في المواقف، وهي كذلك تطلع واستشراف للمستقبل وآفاقه الرحبة، وانفتاح على الآخر لتقريب وجهات النظر وتقصير المسافات ومعالجة التباينات، والسياسة بهذه المعاني هي النقيض الفعلي للعنف بكافة صوره وأشكاله.. من قتل وتآمر، وإلحاق أذى نفسي أو جسدي بالمواطنين، أو إضرار بمصالح الوطن وإشاعة ثقافة الفتن والكراهية بين أبنائه.

ونظن – وليس بعض الظن إثماً – أن مبادرة فخامة الأخ الرئيس التي جاءت في افتتاحية الثورة يوم الجمعة، السابع عشر من يوليو تمثل أصدق تعبير عن تبني تلك المفاهيم لمعنى السياسة بما هي تدبير أمور وشؤون الناس والأمة بما يصلحها، كما أنها تجسيد واقعي لترسخ القناعة لدى قيادتنا السياسية بأهمية تعزيز ثقافة وروح الحوار بين أبناء الوطن اليمني الكبير، وأيضاً عكست تلك القناعة أهمية استمرار الحوار المسؤول بين كافة أطياف العمل السياسي الوطني، وعلى أساس احترام الثوابت الوطنية والالتزام الكامل بالدستور اليمني، وبما يساهم في استقرار الوضع السياسي لدولة الوحدة، وتعزيز مسيرة البناء والاصلاح السياسي في مجتمعنا، بما يكفل ترسيخ النهج الديمقراطي الوطني، وقد أضافت اليها تبني خيارات التصالح والتسامح بين أبناء الوطن الكبير.

دعوة الرئيس تعني التطلع الى مستقبل جـــديـد من اجل البناء ونبـذ ثقافـة الكراهيـة والتنافـر

المشهد السياسي الوطني غير ما مرة، إلا أنه تضمن – بشكل أكثر صراحة – مفردات جديدة كانت ترد ضمناً أو لمرات ضيقة الأفق – وهذا طبيعي ، وبعكس رغبة فخامة الرئيس في لعب دور الحكم بين «كافة» أطراف اللعبة السياسية، بصفته رئيساً «لكل» اليمنيين؛ فقد وقع الاختيار على مجموعة ألفاظ محددة يفهم منها ان الرئيس يخاطب «الجميع» في الوطن؛ حيث حملت تلك الافتتاحية الدعوة «.. للجميع في الوطن ومن كافة أطياف العمل السياسي في السلطة والمعارضة، أحزاباً وعلماء ومشائخ وشخصيات اجتماعية وثقافية ومنظمات مجتمع مدني، وغيرها الى تجاوز الأحداث والنظر الى الأمام، والى التصالح والتسامح والحوار والتفاهم، تحت سقف الدستور والقوانين النافذة، والثوابت الوطنية»، ياتي تاكيد هذا الدور في أكثر من موضع من تلك الافتتاحية؛ حيث وردت اكثر من مرة، بعد التاكيد على أن الوطن بحاجة الى جهود «كل» أبنائه، وأن مسؤولية بنائه هي مسؤولية «الجميع».

لا ينكر عاقل في مجتمعنا أهمية التصالح والتسامح والحوار السياسي، وحاجتنا في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ الى مساحة شاسعة ودائمة من التسامح والتصالح، وفتح قنوات محدودة في خطابات الاخ الرئيس؛ نعني مفردتي التصالح والتسامح، لطي صفحات الماضي، وأحداثه، وانكساراته، وآلامه، والتطلع الى مستقبل جديد، من أجل البناء، ونبذ ثقافة الكراهية والتنافر التي أفرزت أحداثاً مؤلمة، وسوابق لم نعهدها في مجتمعنا العروبي المسلم؛ حيث جاء في تلك الافتتاحية إن: «.. الوطن بحاجة اليوم الى جهود كل أبنائه، والى أن تسود بين الجميع لغة المحبة والإخاء والتصالح والتسامح، والابتعاد عن العنف ومناخات التوتر والتازم ونبذ ثقافة الكراهية والبغضاء، والسمو فوق الصغائر والمصالح الذاتية والأنانية».

ولأن الحديث عن التصالح والتسامح لم يكن موجهاً الى طرف دون آخر أو فئة اجتماعية دون أخرى – شأن بعض الدعوات الحزبية الماضوية لعب دور الحكم بين «كافة» أطراف اللعبة السياسية، بصفته رئيساً «لكل» اليمنيين؛ فقد وقع الاختيار على مجموعة الفاظ محددة يفهم منها ان الرئيس يخاطب «الجميع» في الوطن؛ حيث حملت تلك الافتتاحية الدعوة «.. للجميع في الوطن ومن كافة أطياف العمل السياسي في السلطة والمعارضة، أحزاباً وعلماء ومشائخ وشخصيات اجتماعية وثقافية ومنظمات مجتمع مدني، وغيرها الى تجاوز الأحداث والنظر الى الأمام، والى التصالح والتسامح والحوار والتفاهم، تحت سقف الدستور والقوانين النافذة، والثوابت الوطنية»، ياتي تاكيد هذا الدور في أكثر من موضع من تلك الافتتاحية؛ حيث وردت اكثر من مرة، بعد التاكيد على أن الوطن بحاجة الى جهود «كل» أبنائه، وأن مسؤولية بنائه هي مسؤولية «الجميع».

يجب ان نفوت الفرصة على تجار السياسة والحروب واصحاب النفوس المتعطشة لمشاهد الدم والدمار

لا ينكر عاقل في مجتمعنا أهمية التصالح والتسامح والحوار السياسي، وحاجتنا في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ الى مساحة شاسعة ودائمة من التسامح والتصالح، وفتح قنوات الحوار بين كافة أطراف المشهد السياسي الوطني لتحاشي كافة مظاهر العنف الدموي، وكل أشكال التعصب المناطقي وجميع مظاهر الصراع السياسي التي تفاقمت بوتيرة متزايدة، والاعتراف بالتنوع والاختلاف في وجهات النظر وأساليب التفكير بين أبناء المجتمع الواحد بوصفه أمراً واقعياً ودليلاً على حيوية وغنى مجتمعنا، ولكونه السبيل الأكثر أمناً لتحقيق «التعايش السياسي» بين مختلف القوى السياسية في مجتمعنا، وتفويت الفرصة على كل من وجد في تلك الاحداث مدخلاً من أجل النيل منه، ومن أمنه واستقراره؛ حيث جاء التاكيد على تلك الحقيقة «.. يجب أن نفوت الفرصة على تجار السياسة والحروب، وأصحاب النفوس المتعطشة لمشاهد الدم والدمار، ولا نمكنهم من تحقيق أهدافهم ومآربهم للنيل من الوطن وثورته ووحدته وأمنه واستقراره»، كما أن علينا جميعاً في هذا الوطن الاستفادة من تجارب ودروس الماضي القريب والبعيد.

لقد تزايدت قناعتنا رسوخاً بأن مجتمعنا في أمس الحاجة الى إشاعة عدد من القيم والفضائل والأخلاقيات المتعلقة بالتسامح والتصالح، ومعهما الاحترام المتبادل لتعزيز ثقافة الحوار والممارسات الديمقراطية وصولاً الى تحقيق الاستقرار السياسي والقضاء على جميع مشاهد وصور العنف الدموي في مجتمعنا وبين مواطنينا، وهذه المسألة ليست من اختصاص الدولة وسلطاتها ومؤسساتها التربوية والتعليمية وحدها، بل إنها مسؤولية الجميع في هذا الوطن، إذ على جميع القوى السياسية من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات التنشئة التابعة لها، ووسائل الاعلام الخاصة والعامة، وكذا المساجد ودور العبادة، أن تضطلع بدور إيجابي في إطار أداء مهامها في التنشئة السياسية وتربية المواطنين على مبادئ التصالح والتسامح والحوار، وغرس مفاهيم المواطنة المتساوية والسوية، التي تميز الحق عن الواجب، والحرية عن الفوضى والصواب عن الخطأ والجائز عن غير الجائز.□